جمعية منتدى العلم والتكنولوجيا
المشهرة برقم ٥٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤
المقطم – القاهرة

موجز محاضرة حول موضوع
البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومستقبل الاقتصاد المصرى

إعداد وتقديم
فاروق حسنين مخلوف

المستشار الفنى السابق لرئيس البنك الإسلامى للتنمية في جدة
وزير مفوض تجارى وممثل مصر لدى منظمة (الجات) في جنيف سابقا
عضو جمعية منتدى العلم والتكنولوجيا بالقاهرة

القاهرة
٢٠٠٦/٢/٧

المحتويات

مقدمة :

أولا – السمات الرئيسية للمؤسسات المصرفية (البنوك) الإسلامية ودور مصر فيها.

ثانيا – الإطار التنظيمي الدولى للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثا – أسباب وعوامل قوة البنوك الإسلامية على المستوى العالمى.

رابعا – الأوضاع الحالية للبنوك الإسلامية في مصر.

خامسا – الفوائد التى يمكن أن تتحقق لمصر من تقنين وتوسيع فرص العمل للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فيها.

سادسا – أهم أنواع العمليات الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

سابعا – الخلاصة.

ثامنا – المقترحات.

ملحق – الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الإسلامى للتنمية.

★ _____ ★

موجز محاضرة حول موضوع

البنوك والمؤسسات الإسلامية ومستقبل الاقتصاد المصرى

مقدمة :

١ — بدأ الاجتهاد الحديث والعصف الفكرى المعاصر، في المجتمع المصرى والإسلامى والعالمى، حول مفهوم الربا، والاقتصاد الإسلامى، والصيرفة الإسلامية، في حقبة الستينات، وازداد وضوحا واتخذ طابعا عمليا تطبيقيا في حقبة السبعينات. وقد أصبحت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الآن، حقيقة فرضت نفسها على ساحة الاقتصاد العالمى تدريجيا منذ إنشاء البنك الإسلامى للتنمية عام ١٩٧٤. وقد توسعت عملياتها وتنوعت نشاطاتها في كافة دول العالم الإسلامى وفى الكثير من الدول غير الإسلامية. ويتضح من ذلك أن كل سنوات خبرة البنوك الإسلامية هى حوالى (٣٠) عاما، مقابل حوالى (٨٠٠) عام خبرة البنوك التقليدية.

وقد ذكرت صحيفة (وول ستريت جورنال) مؤخرا أنه إذا استمرت اتجاهات تصاعد الربحية، وإذا تواصلت نسب النمو السنوية الحالية للبنوك الإسلامية بهذه المعدلات، فإن هذه البنوك ستتحكم في نحو ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من مدخرات العالم الإسلامى خلال عشر سنوات، ولاتشمل هذه التقديرات نوافذ التمويل الإسلامية التى أنشأتها عدة بنوك تقليدية في الولايات المتحدة وأوروبا.

٢ — تجدر الإشارة إلى أن أكبر الاقتصادات العالمية، قد قطعت أشواطاً هامة في هذا الاتجاه، حيث تتعاون بنوك كبرى في الغرب مع البنوك ومؤسسات التمويل الإسلامية، من خلال تأسيس أنظمة وصناديق مشتركة خاصة، أو إدارة منافذ وشركات تعمل بأساليب الاقتصاد الإسلامى، وتطبق التقنيات المتقدمة في عملياتها الاستثمارية الإسلامية عبر أسواق المال في جميع أنحاء العالم. وتركز عملياتها الاستثمارية على نظام (المشاركة)، وعملياتها التجارية على نظام (المرابحة)، سواء في الصفقات التجارية الفورية أو المستقبلية، أو التأجير التمويلى أو البيع لأجل وغيرها.

٣ — تتألف الصناعة المالية الإسلامية من عدة مكونات وهياكل، أهمها : البنوك والشركات التجارية والاستثمارية، وشركات التكافل والتأمين التبادلى أو التعاونى، وصناديق الاستثمار المفتوحة، وشركات الإجارة، وشركات المضاربة، والتجارة الإسلامية، والنوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية.

٤ — يمكن أن تحقق مصر فوائد اقتصادية كبرى هى في حاجة ماسة إليها، إذا وفرت لهذه البنوك والمؤسسات المالية المناخ الملائم، وأتاحت الأنظمة التشريعية والمصرفية اللازمة، ووفرت الظروف الآمنة والجاذبة، التى تؤدى إلى استقطابها لتكثيف وجودها وأعمالها في مصر.

أولاً – السمات الرئيسية للمؤسسات المصرفية (البنوك) الإسلامية ودور مصر فيها :

١ - هى بنوك شاملة (متعددة الوظائف)، تجمع بين طبيعة واختصاصات البنوك التجارية، وبنوك الأعمال، وبنوك الاستثمار، وبنوك التنمية، وبنوك الادخار، وبنوك تمويل التجارة، وتغطى أعمالها كافة القطاعات الاقتصادية من إنتاجية وخدمية وعقارية، تستقطب المدخرات وتوظيفها طبقا لمبادئها وأهدافها، على أساس من المشاركة والنفع المتبادل.

٢ — هى بنوك تتجر بالنقود ولا تتاجر فيها، ويعنى ذلك أنها لاتتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، سواء كانت هذه الفائدة ظاهرة أو مختفية ، مباشرة أو غير مباشرة، محددة مقدماً أو مؤخرا، ثابتة أو متحركة، ولا تقدم قروضا نقدية، أي لا تتاجر في الائتمان (باستثناء القرض الحسن الذي لايجر فائدة ربوية)، بل تقدم تمويلات عينيا، يرتبط بتوليد المنافع والقيم الإنتاجية والاستهلاكية للسلع والخدمات.

٣ — هى بنوك ترتبط ارتباطا وثيقا مع عملائها، سواء كانوا أصحاب حسابات استثمار أو ادخار، أو مستخدمين لهذه الموارد، بعلاقة مشاركة ومتاجرة،

لاعلاقة دائنية أو مديونية، وهى علاقة أساسها مبدأ تحمل المخاطرة والمشاركة في النتائج، ربحا كانت أو خسارة.

٤ — هى بنوك اجتماعية ذات رسالة إنسانية نحو الفرد والمجتمع، تجمع الزكاة من المساهمين فيها أصحاب الحسابات أو المتعاملين معها، وتديرها وتستثمرها لإكثارها، ثم توجهها إلى مصارفها الخيرية الشرعية المختلفة، من أفراد وتجمعات ومؤسسات، في إطار من التكافل الاجتماعى والتضامن الإنسانى.

٥ — هى بنوك تنموية تعطى أولوية في عملياتها لتنمية اقتصاد الدول التى تعمل فيها، ورفع مستويات المعيشة لأبنائها، ودفع النشاط الاقتصادى، ودعم التنمية الأساسية، وزيادة الإنتاج، وتحقق ربطا وثيقا بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بتجميع المدخرات وتحريكها دون استغلال.

٦ — كانت أول تجربة لمصر في مجال البنك الإسلامية عام ١٩٦٣ في مدينة (ميت غمر) تحت مسمى (بنوك الادخار). ولم يقدر لها أن تستمر وتنمو، وأوقفت لأسباب سياسية وأيديولوجية آنذاك، وليست أسبابا اقتصادية أو مصرفية، أو ترتبط بالنجاح أو الفشل أو نفع المجتمع، ولاعلاقة لها بأسلوب إدارتها أو نزاهتها، وحدث ذلك رغم ما كانت تنبئ به من مستقبل واعد لمصلحة الشعب وخاصة الفلاحين.

٧ — كان لمصر دور رئيسى في دراسة وإطلاق مشروع البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٤، حيث قدمت دعماً فقهيا وسياسيا للفكرة، وقام الأزهر الشريف بإعداد الدراسة الأساسية لإقامة البنك، وشارك ممثلو مصر وخبراؤها — مع ماليزيا - في إعداد الدراسة الأساسية لإقامة البنك، ثم جاءت مصر في مقدمة الدول المؤسسة للبنك، ويبلغ اكتتابها حاليا فيه (٦٨٦,٨٤) مليون دينار إسلامى، بنسبة ٨,٦٣٪ من رأسمال البنك المكتتب فيه. وقد ترتب على ذلك أن أصبح لمصر مقعد مستقل في مجلس المديرين التنفيذيين، وتقوم بتعيين ممثلها المنفرد فيه، وليس ضمن مجموعة من الدول تنتخب ممثلا لها في

المجلس. وهناك تعاون وثيق لمصر مع البنك، ويقوم البنك بعمليات تمويلية واسعة فيها في مختلف المجالات التنموية والاستثمارية، بجانب تمويل التجارة.

٨ — كانت مصر دولة رائدة في إقامة البنوك الإسلامية ، من حيث السبق التاريخى، والإسهام الحكومى، مستقلا أو مع القطاع الخاص (رأس مال مختلط)، والاسهام المصرى الخالص أو مع رأسمال عربى (راسمال مشترك) في بعض الحالات — ويتمثل ذلك فيما يلى :

أ — بنك فيصل الإسلامى المصرى (رأسمال مختلط/ مشترك).

ب — المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية (رأسمال مصرى حكومى بالكامل).

ج — بنك ناصر الاجتماعى (رأسمال حكومى بالكامل).

د — بنك التمويل المصرى السعودى (رأسمال مصرى/ عربى مشترك).

هـ - فروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية (رأسمال البنك الأم).

ويلاحظ أن مصر من الدول الإسلامية القليلة التى لم تصدر حتى الآن قانونا عاما لإنشاء البنوك الإسلامية، ولم تنص عليها بأحكام خاصة في قانون البنوك أو الائتمان أو البنك المركزى.

٩ — أهمية تقنين وتوسيع دائرة وجود وعمل البنوك الإسلامية في مصر :

تسعى مصر إلى تحقيق أهداف اقتصادية أساسية، في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإيجاد حلول ناجعة لمشكلات اقتصادية مزمنة أو طارئة أو متجددة — وتتركز أهم هذه الأهداف والحلول فيما يلى :

(أ) رفع معدل النمو. (ب) زيادة حجم الادخار والاستثمار المحلى.

(حـ) استقطاب رأس المال الأجنبى للاستثمار المباشر وغير المباشر في مصر.

(د) خفض مستوى البطالة. (هـ) خلق تيار مستمر من الوظائف وفرص العمل الجديدة. (و) رفع حجم الناتج المحلى الإجمالى.

(ز) الارتقاء بمستويات المعيشة ومكافحة الفقر. (ح) زيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية ومشروعات البنية الأساسية. (ط) إعادة هيكلة الجهاز المصرفى ورفع كفاءته. (ى) زيادة حجم الاحتياطى النقدى الأجنبى. (ك) استقرار سعر صرف الجنيه المصرى. (ل) رفع الإنتاجية الاقتصادية والبشرية. (م) خفض التضخم.

٢ — يمكن زيادة قدرة مصر على تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات وحل المشكلات المشار إليها أعلاه، عن طريق توسيع دور البنوك الإسلامية في مصر، بتوفير المناخ الملائم والشروط الضرورية والظروف المناسبة، لاستقطابها للعمل في مصر، وتوسيع نشاطها فيها، عن طريق إصدار تشريع عام لتأسيس هذه البنوك في مصر، وهو أمر قامت به معظم الدول الإسلامية، وحققت فوائد ومزايا هامة من ورائه، على اختلاف مستويات نموها، ووفرة او ندرة مواردها المالية، وتفاوت أحجام اقتصاداتها، وتباين أنظمتها الاقتصادية.

٤ — تتركز أهم مبررات تمكين وتشجيع البنوك الإسلامية للعمل في مصر فيما يلى :

أ — نجاح ونضوج تجربة البنوك الإسلامية في مصر وخارجها، وسواء على المستوى العربى أو الإسلامى أو الدولى، والارتفاع الهائل في حجم أعمالها ومواردها ومعدلات نموها وانتشارها العالمى.

ب — وجود ميل دينى ونفسى واضح لدى المصريين للتعامل مع هذه البنوك، مما يزيد من دورها في تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مصر.

ج — قدرة هذه البنوك على جذب رؤوس أموال إسلامية كبيرة للاستثمار في مصر، في كل من المدى القصير والمتوسط والطويل، وتنظيم مضاربات مالية محلية وإقليمية، لتمويل التجارة والتأجير التمويلى والبيع الآجل، والصيغ الإسلامية الأخرى للتوظيف المالى.

د — التنوع الكبير في عمليات هذه البنوك، والمرونة التى تتيحها لها طبيعتها كبنوك شاملة، مما يوسع دائرة أعمالها وتلبية مختلف احتياجات الاقتصاد المصرى، في إطار أهدافه الاستثمارية والتنموية، وعلى أسس اقتصادية سليمة.

هـ - قدرة هذه البنوك على القيام بعمليات مشتركة فيما بينها داخل مصر، بمساندة مالية من البنك الإسلامى للتنمية، أو عمليات موازية مع بنوك تقليدية، لتمويل مشروعات البنية الأساسية، أو التجارة أو الاستثمار أو العقار، أو إنشاء الشركات، أو عمليات سوق الأوراق المالية...إلخ.

ثانيا – الإطار التنظيمي الدولى للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية :

١ — يعتبر البنك الإسلامى للتنمية في جدة، هو أول مؤسسة تمويل دولية إسلامية، والأب الشرعى للبنوك الإسلامية في العالم، حيث يساعد في إنشائها بالعون الفنى، والإسهام في رؤوس أموالها، وفتح خطوط تمويل لها، والقيام بعمليات تمويل مشتركة معها، وتطوير المعايير والإجراءات الخاصة بالمنتجات المالية الإسلامية، وإنشاء سوق مال إسلامى دولى يوسع من نطاق حركتها ومساحة تعاونها.

٢ - أنشئت (منظمة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) ومقرها البحرين، كمؤسسة دولية تؤدى دورا بالغ الأهمية في وضع المبادئ والمعايير المحاسبية (٣٢ معيار محاسبى إسلامى)، لقطاع عريض من أنشطة العمل المصرفى الإسلامى، وهى إجراء مؤسسى يساعد على دعم القدرة الذاتية في وضع نظم البيانات المالية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، كما يساعد في أعمال المراجعة التى يقوم بها المراجعون الخارجيون لهذه المؤسسات، وأعمال الإشراف والرقابة التى تقوم بها البنوك المركزية. وقد أصدرت هذه المنظمة بيانات محاسبية مالية، تتعلق بأهداف

ومفاهيم المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والمراجعة، كما أصدرت ميثاق شرف للمحاسبين والمراجعين في المؤسسات المالية الإسلامية.

٣ — أنشئت مؤسسة لأنظمة البنوك الإسلامية في المحيط العالمى، باسم (مجلس الخدمات المالية الإسلامية)، وقد شارك في عضوية اللجنة التحضيرية التى كلفت بوضع التفاصيل النهائية لإنشاء المجلس المذكور، كل من : البنك الإسلامى للتنمية في جدة، إلى جانب البنوك المركزية في كل من البحرين وإيران وماليزيا والسودان، بالإضافة إلى مؤسسات مالية دولية أخرى مثل : صندوق النقد الدولى ومنظمة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ومن المتوقع أن يساعد هذا المجلس في وضع معايير مقبولة عالمياً، مثل (صيغ الأنظمة) و (معايير الإشراف) في المجالات الأساسية للعمل المصرفى الإسلامى. ومن الواضح أن مثل هذا الإطار التنظيمي الدولى سيعمل على كسب ثقة شركاء السوق وسلطات الإشراف في مجال العمل المالى والمصرفى الإسلامى.

٤ — هناك هياكل دولية مشتركة أخرى تخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة العمل المصرفى والمالى الإسلامى، من بينها الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، ومجمع الفقه الإسلامى في كل من منظمة المؤتمر الإسلامى ورابطة العالم الإسلامى، الذي يصدر فتاوى شرعية تلتزم بها هذه البنوك في عملياتها، هذا إلى جانب الاجتماع السنوى للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (تحت رعاية البنك الإسلامى للتنمية، على هامش الاجتماع السنوى لمحافظى البنك)، ومساهماتها في عدد من الشركات الدولية والمضاربات والعمليات المشتركة أو الموازية للتجارة أو الإجارة (التأجير التمويلى)، سواء فيما بينها أو مع بنوك ومؤسسات غير إسلامية.

ثالثا - أسباب وعوامل قوة البنوك الإسلامية على المستوى العالمى :

١ — يأتى على رأس هذه الأسباب والعوامل، دور البنك الإسلامى للتنمية في استحداث صيغ التمويل الإسلامية، ودوره في دعم البنوك الإسلامية في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لذلك أصبح العمل المصرفى الإسلامى صناعة متطورة، تحمل في طياتها فرصا كبيرة للنمو مستقبلا.

٢ — ضخامة حجم الأصول الإجمالية التى تمتلكها هذه البنوك والمؤسسات، وانتشارها الواسع في كافة القارات والدول على اختلاف أنظمتها وسياساتها، وتشير آخر التقديرات إلى أن مجموع رؤوس أموالها حوالى ١٣ مليار دولار، وإجمالى حجم أصولها يبلغ الآن حوالى ٢٧٥ مليار دولار ومجموع الأموال المستثمرة التى توظف من خلال هذه البنوك حوالى ٥٠٠ مليار دولار ويبلغ عدد البنوك الإسلامية حاليا ٣٠٠ بنك، في العالم، يضاف إليها عدد غير محدد في العالم من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية. وتتسع دائرة التعاون والمساندة المتبادلة فيما بينها بصورة مطردة، وقد اكتسبت خبرة طويلة بعد فترات تعثر وبطء وجمود في بداية التجربة، تحولت الآن إلى نجاح واضح وربحية عالية. وتقدر نسبة النمو لرؤوس الأموال الودائع وأصول البنوك الإسلامية بين ١٥٪ - ٢٠٪ خلال العقود الثلاثة الماضية ومما يدل على مدى نجاح هذه البنوك أنه قد بلغت تغطية اكتتابات بنوك إسلامية جديدة مؤخرا ٥ — ٧ أضعاف في كل من البحرين وقطر.

٣ — وجود علاقات عمل مؤسسية متزايدة بينها وبين عدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، في حدود المبادئ والمصالح المشتركة، وصدور دراسات وتوصيات إيجابية عن (صندوق النقد الدولى) في هذا الشأن.

٤ — مرونة المفاهيم الاقتصادية الشرعية والآليات التى تتطلبها هذه البنوك، والتى تتسع دائرتها لتشمل نشاطات واسعة، تستجيب لمختلف احتياجات الاقتصاد والمجتمع والعلاقات الدولية، ولا حدود لها إلا الضوابط الشرعية.

٥ — ممارسة دور تنموى ذى عائد اقتصادى / اجتماعى يعود بالخير على البلد الذي تعمل فيه، ويؤازر دور الدولة في التنمية، ويمتد هذا الدور إلى كافة المجالات، ويستطيع أن يلمسه الفرد والمجتمع، ولايرتكز هذا الدور على مجرد تحقيق أو تعظيم الربح.

٦ — المساندة القوية التى تحصل عليها هذه البنوك من البنك الإسلامى للتنمية (وهو بنك بين الحكومات) ويقع مقره في جدة، وتتمثل أهم صور هذه المساندة في توفير مظلة مادية ومعنوية لها، والمشاركة معها في العديد من عمليات ومؤسسات وصناديق الاستثمار الحكومية والخاصة، وتقديم الدعم المالى والفنى لها، والمشاركة معها في تطوير القواعد الشرعية للعمل المصرفى والمالى الإسلامى، واصدار مشاركات مالية (Islamic Fund Raising) لتمويل عمليات تجارية كبرى (مثل مضاربات تجارية إسلامية متكررة للشراء الجماعى لسلع أساسية تحتاجها مجموعات من الدول الإسلامية)، وغير ذلك من العمليات المشتركة.

٧ — صدور قوانين عامة أو تراخيص خاصة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في معظم من الدول الإسلامية والعربية، يسمح لها بمساحة ملائمة للعمل فيها.

رابعا – الأوضاع الحالية للبنوك الإسلامية في مصر :

١ — وجود قوانين خاصة أو حالات للتراخيص المنفردة لعدد من البنوك الإسلامية في مصر بالعمل، وامتلاك الدولة لها أو المشاركة في رءوس أموالها بالأغلبية (بنك فيصل، بنك ناصر الاجتماعى، المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية، بنك التمويل المصرى السعودى).

٢ — قيام عدد من البنوك المصرية التقليدية (قطاع أعمال عام أو مشترك)، بإنشاء وحدات للمعاملات الإسلامية مملوكة بالكامل لها، وتعمل طبقا لقواعد العمل المصرفى الإسلامى، ولكن بحسابات خاصة وميزانية مستقلة عن عملياتها الأخرى. ويبلغ عدد وحدات المعاملات الإسلامية في هذه البنوك (٣٠٠) وحدة.

٣ — عضوية مصر في البنك الإسلامي للتنمية، وقيامها بدور محورى في مبادرة إنشائه وفى دراساته وخطوات تأسيسه، ومساهماتها في رأسماله بحصة كبيرة، سمحت لها بتعيين عضو منفرد لها في مجلس المديرين التنفيذيين للبنك.

٤ — وجود عدد من الشركات الإنتاجية والخدمية الإسلامية، التى تعمل طبقا لقواعد العمل الاقتصادى الإسلامى في مصر (مثل شركات التأمين والمقاولات).

٥ — استفادة الكثير من القطاعات الاقتصادية في مصر من التعاون والتعامل مع البنوك الإسلامية، والحصول على تمويلات عديدة منها في مجالات التجارة والاستثمار وغيرها.

٦ — قيام البنك المركزى المصرى بدوره المعتاد في ممارسة وظيفة الرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية في مصر، طبقا لقواعد مرنة تلائم طبيعة هذه البنوك، ولكنها قواعد اجتهادية وليست قواعد قانونية نظامية خاصة مصممة لهذا الغرض، وقيامه بدعم رؤوس أموال بعض هذه البنوك عند الحاجة.

٧ — إن وجود قوانين خاصة أو تراخيص في مصر أقيمت طبقا لها أربع بنوك إسلامية، لايعنى أن هناك نظاما قانونيا عاما فيها يسمح تلقائيا بتأسيس بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، تتمتع بحرية التحرك طبقا لقواعده وضوابطه، ويشجعها على العمل والتوسع في مصر، والتعامل مع مؤسساتها وشركاتها وسوق المال فيها، وجذب رؤوس الأموال من الخارج للتوظيف من خلالها في مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى.

خامسا – الفوائد التى يمكن أن تتحقق لمصر من تقنين وتوسيع فرص العمل للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فيها – وإصدار تشريع عام لتنظيمها :

١ – جذب تدفقات مالية بالعملات الحرة للاقتصاد المصرى، لتمويل رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الجديدة ودعم عملياتها، إعتمادا على نظام قانونى عام واضح ومستقر، ومناخ استثمار ملائم، وفرص مدروسة لتوظيف أموالها في نشطات اقتصادية متنوعة.

٢ – تعزيز ودفع الاتجاه الحالى في مصر نحو فلسفة البنوك العصرية الشاملة، حيث أن أي بنك إسلامى هو بطبيعته بنك شامل، وله دائرة نشاطاته المحلية والدولية الملائمة لهذه السمة المميزة.

٣ – كبح جماح التضخم، لأن هذه الكيانات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية تتجر(أي تتعامل) بالنقود ولا تتاجر فيها، وبذلك فإن تعاملها في المال يقترن بالضرورة بإنتاج سلع وخدمات، وسرعة تدوير المال في الاقتصاد والمجتمع، والابتعاد عن اكتناز المال في كل من حالتى الركود والرخاء على السواء.

٤ – الإسهام في إقامة سوق مال إسلامى في مصر يستخدم مشتقات (منتجات) مالية إسلامية متطورة، ويمكن أن يستقطب موارد ضخمة تتدفق للعمل في استثمارات مقيمة مستقرة، وليس لتحقيق عوائد سريعة في الأوراق المالية، ثم العودة بالأرباح إلى الخارج.

٥ – توسيع قاعدة العمل المصرفى في مصر وتنويع مكوناته، مع تطعيمه بالمقومات الاقتصادية والاجتماعية والتكافلية، مما يمكن أن يغطى جوانب هامة من الأبعاد الاجتماعية للتنمية، ويعزز دور القطاع الخاص فيها، ويقلل من معاناة قطاعات واسعة محرومة في المجتمع، ويسهم في مكافحة الفقر، ويخفض الأعباء التى تتحملها الدولة في هذا الشأن.

٦ — توسيع ودعم قاعدة النشاط التأميني في مصر ومضاعفة دوره في تعبئة المدخرات وتوظيفها في التأمين الإسلامي (التكافلي أو التعاوني أو التبادلي)، التي يمكن أن تنشئها البنوك الإسلامية أو تساهم فيها، أو تقام خارج نطاقها في ظل نظام شامل للتأمين يسمح بها وينظمها.

٧ — تنشيط السوق والحياة الاقتصادية، بانتشار وتعميق مجالات تجمع بين الاقتصاد الإسلامي والتقليدي معا، كالبيع بالتقسيط والتأجير التمويلي وتأسيس الشركات وصناديق الاستثمار وغيرها.

٨ — تكثيف الاستثمار في مشروعات إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم زيادة خلق الوظائف الجديدة وتوليد فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، وتوجيه العمالة نحو اقتصاد انتاجي ديناميكي، يمتص القادمين الجدد إلى سوق العمل أولا بأول.

٩ — إنشاء نظام شامل وصندوق قومي للزكاة، تحت إشراف الدولة، تقوم البنوك الإسلامية بدور هام فيه، بتجميع الزكاة وتنظم استخدامها بصورة تنسجم مع أهداف الدولة ومقاصد الشريعة، في مشروعات ونشاطات منتجة وخيرية، مما يخفف العبء عن الدولة في الموازنة ويخفض العجز فيها.

سادسا - أهم أنواع العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية :

١ - نشاطات مصرفية بحتة لا تتطلب تمويلا — أمثلة :

أ — فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع (بدون فوائد).

ب — حفظ وتحصيل عوائد الأوراق المالية غير محددة العائد.

ج — إدارة محفظة مشتقات مالية إسلامية.

د — فتح الاعتمادات المستندية المغطاة بالكامل.

هـ - إصدار الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) المغطاة بالكامل — الابتدائية أو النهائية.

و — تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.

ز — تحصيل الشيكات والكمبيالات.

ح — تحويل الأموال في الداخل والخارج.

ط — تقديم خدمات أمناء الاستثمار.

٢ — نشاطات واستثمارات مباشرة باستخدام أموال المساهمين وأموال أصحاب حسابات الاستثمار — أمثلة :

أ — الاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة الإسلامية.

ب — إنشاء شركات أو مشروعات مملوكة للبنك ملكية كاملة.

ج — إنشاء مشروعات بنظام حقوق الانتفاع بالتمويل الذاتى الاستثمارى (BOT) ومشتقاتها.

٣ — نشاطات استثمارية غير مباشرة بموارد البنك بالاشتراك مع الغير - أمثلة :

أ — المرابحات. ب - بيع السلم.

ج — المساهمات بالحصص والاكتتاب بالأسهم في الشركات وصناديق الاستثمار.

د — الاستصناع. هـ - الاستزراع.

و — المشاركة المتناقصة. ز — المضاربات.

ح — المشاركة في رؤوس أموال الشركات (الإنتاجية والخدمية).

ط — المتاجرة بالتمويل المنفرد والمشترك والموازى في المضاربات.

ى — الإجارة (التأجير التمويلى Lease Financing).

ك — البيع لأجل (البيع بالتقسيط Installment Sale).

ل — المشاركات في الأرباح. م — القرض الحسن في مجال اقتصادى محدود.

ن — الأوعية الادخارية (شهادات الإيداع الإسلامية).

٤ — نشاطات التكافل الاجتماعى :

أ — تجميع الزكاة من مساهمى البنك وأصحاب حسابات الاستثمار فيه.

ب — تلقى الزكاة من الغير لتوجيهها لمصارفها نيابة عنهم.

ج — صرف الزكاة لمستحقيها وفقا للمعايير الشرعية.

د — إدارة أموال الزكاة واستثمارها لحين صرفها لمستحقيها.

هـ - تمويل ومتابعة مؤسسات اجتماعية خيرية تقام وتدار بأموال الزكاة.

و — صرف القروض الاجتماعية الحسنة لمن يستحقها، وفى حالة العسرة نظرة إلى ميسرة.

سابعا - الخلاصة :

أ — أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة ومتنامية ومنتشرة في الاقتصاد العالمى والعربى والإسلامى والمصرى.

ب — من مصلحة مصر اقتصاديا واجتماعيا تشجيع هذه الظاهرة والإفادة منها اقتصاديا واجتماعيا بوسائل تقليدية أو مبتكرة.

ج — يمكن تحقيق مصالح مصر في هذا المجال، وفقا لأنظمة قانونية وفنية جديدة وفنية تراعى المتغيرات، وضوابط دقيقة تحقق السلامة والأمان والرقابة الشرعية والمحاسبية والمصرفية.

د — يمكن أن يؤدى هذا الاتجاه إلى تحسين ميزان المدفوعات في بند (التحويلات الرأسمالية)، وزيادة إيرادات مصر من العملات الحرة، وتنشيط الاستثمار والتجارة ، وإنتاج السلع والخدمات، وتنويع نظم وعمليات سوق المال.

ثامنا - المقترحات :

أ — إصدار قانون عام للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في مصر.

ب — إضافة مواد خاصة لقوانين البنوك والإئتمان والنقد الأجنبى والبنك المركزى (كبديل لإصدار قانون جديد).

رات

com

ج — مراعاة وضع قواعد نوعية في بعض القوانين الاقتصادية الأخرى، مثل قانون سوق المال وقانون الشركات وغيرها، بما يسمح بطرح وتطور الأوراق والمشتقات المالية الإسلامية (سوق مال محلى إسلامى)، مع ربطها بسوق المال الإسلامى الدولى.

د — تحديد أبعاد جديدة للدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية، يتفق مع البحث الجارى في مصر من وقت لآخر لتنظيم أو تقنين الزكاة، بما يخدم المجتمع، ويخفف بعض الأعباء عن الدولة، ويوفر موارد جديدة لمشروعات ترفع مستوى المعيشة وتسهم في مكافحة الفقر، وتسد جانبا من الفجوة المتزايدة في الدخل بين فئات المجتمع، في إطار من التكافل الاجتماعى والتراحم، بدلا من الشعور بالحرمان والحقد والتطاحن.

هـ - إن أهم عناصر يمكن أن يتضمنها أي إطار تشريعى لتنظيم الصناعة المالية الإسلامية في مصر هى : أنواع ومعايير العمليات التى تمارسها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (بما في ذلك النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية)، وأنواع المخاطر التى تواجهها هذه البنوك والمؤسسات، ومضامين وآليات الإشراف والرقابة التى يمارسها البنك المركزى وهيئة سوق المال عليها.

★ ——————— ★

الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية